

إلى تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ،

وإذ لا يغرب عن بالها ضرورة تعزيز التعاون الدولي على أساس اتفاق توافق الآراء القائم بغية تعزيز الرفاه والتنمية الاقتصادية لكافة البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ،
وقد ناقشت مسألة إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ،

١ - تؤكد رسمياً من جديد أن نظام الأمن الجماعي الموجد في ميثاق الأمم المتحدة يظل الأداة الأساسية التي لا بديل لها للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ؛

٢ - تؤكد من جديد أيضاً ضرورة الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية للميثاق ، وخصوصاً احترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير ؛

٣ - تدرك الدور القيم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين والتنسيق بين سياسات الدول الأعضاء وتدرك الضرورة الملحة لتقوية وتدعيم الأمم المتحدة ؛

٤ - تطلب إلى الدول أن تركز جهودها على كفالة الأمن على نحو متساو لجميع الدول وفي كل مجالات العلاقات الدولية ؛

٥ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم في اتخاذ التدابير العملية لضمان الامتثال لأحكام الميثاق وتنفيذها مع إيلاء اعتبار خاص لمجالات نزع السلاح الحاسمة والمتراصة ، ولتسوية المنازعات والأزمات والتنمية الاقتصادية والتعاون ، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ؛

٦ - تدعو كذلك إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ؛

٧ - تقرر أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين تحت بند بعنوان « إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين » .

الجلسة العامة ٩٦

٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٩٣/٤١ - التسلح النووي الإسرائيلي

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها قراراتها السابقة بشأن التسلح

حق الشعوب التي ترزح تحت حكم الاستعمار في تقرير المصير ، واستئصال شأفة العنصرية والفصل العنصري ، وتسوية القضايا الدولية الملحة الأخرى ؛

٤ - تشدد على ضرورة قيام أعضاء مجلس الأمن ، وخصوصاً أعضاء الدائمين ، باتخاذ تدابير مناسبة وفعالة للاضطلاع بمسؤوليتهم الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وفقاً للميثاق ؛

٥ - تشجع الأمين العام على مواصلة جهوده ، وفقاً للميثاق ، لتيسير الحوار والتعاون كوسيلة للمساعدة على تخفيف حدة التوتر ، وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، وتحسين المناخ الدولي ؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين بنداً معنوناً « الحاجة إلى إجراء حوار سياسي بقصد إحراز تقدم نحو تحسين الحالة الدولية » .

الجلسة العامة ٩٦

٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦

٩٢/٤١ - إقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها بالغ القلق إزاء توتر وخطورة الحالة في العالم وخطر المضي في طريق المواجهة وسباق التسلح المفضي إلى الهاوية وهي تدمير البشرية لذاتها نووياً ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء كثرة الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين نتيجة للتأدي في انتهاكات مبادئ وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء التصاعد المستمر في سباق التسلح العالمي ، وخصوصاً سباق التسلح النووي ، وما يستتبع ذلك من تهديد لأمن جميع الدول ،

وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى تعزيز أسس الأمن العالمي استناداً للميثاق وامتثالاً لقواعد القانون الدولي ومبادئه المعترف بها عموماً ،

وإذ تدرك ترابط البلدان المتزايد ، وعدم وجود أي بدئل معقول أمام العالم المعاصر لاتباع سياسة التعاون والتفاعل بين الدول ، القائمة على المساواة مع الاحترام غير المشروط لحق كل شعب في أن يختار بحرية طرق وأشكال تنميته ،

وإذ تؤكد من جديد دور الأمم المتحدة الهام بوصفها محفلاً لا غنى عنه للتفاوض والتوصل إلى اتفاقات بشأن التدابير الرامية